مجلة العلوم الانسانية الدولية، ١٤٣٠/٢٠٠٩ هـ.ق، العدد ١٦ (٣) ٧١-٩٢

المؤشرات المثولوجية في التمييز بين الدراسات السياسية الإسلامية

علي اكبر عليخاني[١]

تاريخ الوصول: ١٤٢٨/١١/٨ تاريخ القبول: ١٤٢٩/١/٢٠

لاشك في أنه يمكن طرح الدراسات و الأبحاث ذات الصلة بقضايا الإسلام و علاقته بالسياسة مما يعرف الآن بالسياسة الإسلامية في عدة مجالات دراسية و بحثية مختلفة تتمثل في الفقه السياسي، والفلسفة السياسية للإسلام، والكلام السياسي في الإسلام بالإضافة إلى الفكر السياسي الإسلامي، إلا أن المشكلة في هذا الخصوص تكمن في صعوبة تحديد إطار كل واحد من تلك المجالات و تمييزه عن الآخر و بعبارة أوضح؛ فإننا بحاجة ماسة إلى تقديم تعاريف جامعة و مانعة لكل واحد منها.
لذلك فإن ترسيم و تدوين مجموعة من المؤشرات و السمات المثولوجية (المنهجية) و تقديمها لكل من يعنيه الأمر، بفرض تحديد إطار المجالات المذكورة و تمييزها عن بعضها البعض يغني بحثنا هذا.
كما أن ما يتميز به هذا المقال هو تقديم تعاريف جديدة حول الفكر السياسي الإسلامي، و الفكر السياسي في الإسلام و ذلك لأول مرة و بهدف التمييز فيما بين هذين المجالين.

الكلمات الرئيسية: الإسلام، الفكر السياسي الإسلامي، المثولوجية (المنهجية)، الغرب.

١. عضو الهيئة العلمية في معهد الدراسات الثقافية و الاجتماعية التابع لوزارة العلوم و البحوث و التقنية في الجمهورية الاسلامية الايرانية .

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

المقدمه

القرآن و السنة هما المصدران الأساسيان في البحث و التشريـــع لدى المسلمين، و في الوقت الراهن يلعب هذان المصدران دوراً أساسياً في صياغة النظرة و السلوك السياسي لدى الأغلبية من المسلمين، لكن السؤال المطروح في هذا الصدد، هو: مع التعقيدات القائمة أمام البشرية التي دخلت القرن الحادي و العشرين، كيف يمكن للباحث المسلم الرجوع للقرآن و السنة، و ما هي آليات البحث عن الحلول المناسبة للمشاكل و القضايا من خلالهما ؟ و مع أن مناهج البحث متفاوتة في هذا المجال، تبقى المسألة الأهم هي أن حدود و ثغور تلك المناهج لاتزال غير واضحة و لاتوجد مؤشرات محددة تميز تلك المناهج عن بعضها، و هذا ما نحاول بحثه في هذه الدراسة، أي أننا نسعى هنا لبيان بعض المؤشرات التي يمكننا من خلالها التمييز بين المناهج البحثية.

و بعد أن نقدم التعريف السائد عن « الفكر السياسي» في هذه الدراسة، سنطرح تعريفنا عن « الفكر السياسي الإسلامي » و «الفكر السياسي في الإسلام »، ثم بعد ذلك سنخوض في المجالات الرئيسية الثلاثة في الدراسات السياسية الإسلامية، و هي: «الفقه السياسي» و « الفلسفة السياسية» و «الكلام السياسي». و بعبارة مجملة؛ كل واحدة من هذه المجالات الثلاثة تشكل فرعاً علمياً له منهجه و آلياته المثولوجية المحددة و التي تميزه عن غيره من العلوم .

و بعد أن نقدم تعريفنا لكل واحدة من المجالات المذكورة، مثولوجياً، سنحاول بيان بعض المؤشرات المثولوجية للتمييز بين دائرة الدراسات و البحوث الخاصة بكل منها .

الإتجاهات المثولوجية في الدراسات الإسلامية

بعد وفاة نبي الإسلام الكريم (ص) كان لدى المسلمين شيئان يشكلان الأساس في استمرارية الحياة السياسية و الإجتماعية و الدينية و هما: القرآن و السنة، و مع مرور الأيام و التعقيدات التي ظهرت في الحياة الإجتماعية، واجه المسلمون قضايا جديدة و مسائل مستحدثة لم تكن الإجابة عليها موجودة في القرآن مباشرة، كما أنها لم تكن مطروحة من قبل؛ لكي يجدوا حلاً لها في السنة النبوية المطهرة، فكانت الإجابة عليها تتم من خلال الاستناد إلى الموارد المشابهة و الإستفادة من القرائن و الشواهد، و كلما كانت المسألة المطروحة أكثر استحداثاً و كان البحث الدائر حولها أكثر احتداماً يحتاج إلى وقت أكبر و علوم أوسع واستدلالات اعمق .

ولقد أدى اتساع هذه البحوث و المجالات الفكرية و الفقهية العلمية على مدى قرون من الزمان الى ظهور علوم و معارف و اتجاهات مختلفة ترتبط كل واحدة منها بدائرة معرفية محددة .

و من هذه العلوم ، بيان الأحكام و ما يحتاجه الناس في معاملاتهم و زواجهم و طهارتهم و قضائهم و ... غير ذلك، وقد سمي هذا العلم بـــ «الفقه» و كان هناك علم ثالث يختص بتهذيب النفس و تربية الأفراد من داخلهم و هو ما يسمى بـــ «علم الأخلاق». و ظهر علم آخر يتناول القضايا العقائدية و يتولى مهمة الدفاع عن عقائد المسلمين و مسلّماتهم الإيمانية فسمي هذا العلم بـــ «علم الكلام». و بالطبع كان لكل واحد من هذه العلوم اتجاهاته و آلياته الخاصة به و المتأثرة من مقتضياته و الأرضيات التي ينطلق منها، و قد تحولت هذه الإتجاهات المنهجية بعد فترة من الاختبار و التهذيب إلى المنهج الغالب في هذا العلم بمرور العقود و القرون، علماً أن هذه المناهج و الإتجاهات كانت مستخدمة في مجالات علمية أخرى، لهذا لم يكن هناك تمييز واضح على المستوى المثولوجي بينها، باعتبار أن القرآن و السنة يشكلان المصدرين الرئيسيين و المشتركين بين جميع تلك العلوم.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

واليوم حيث نواجه موضوعات و مباحث جديدة للغاية، نحتاج في بحثها و الخوض فيها إلى مستلزمات و آليات منهجية محددة و خاصة. إضافة إلى ذلك فإن المناهج المستخدمة في مختلف مجالات الدراسات و البحوث الإسلامية تعاني من ضعف و نقص، وعلى هذا لن تكون مفيدة في دراسة الموضوعات الجديدة؛ و خاصة الموارد المشتركة بين أكثر من علم، و بالنتيجة ستكون الآفات و الأضرار المترتبة عليها كثيرة أيضاً، و سوف تظهر هذه الآفات بداية على الصعد العملية و تترك تبعات و آثار واسعة عليها ، و لعل «الدراسات و البحوث السياسية الإسلامية» من جمله المواضيع و المباحث المشتركة بين العلوم . وعلى الرغم من وجود مباحث و نقاشات سياسية بين المسلمين منذ البداية و في صدر الإسلام، و قد جرى الإهتمام بها بحثياً في شتى المجالات و الأصعدة ، لكن نوع المباحث المطروحة في المجال السياسي اليوم يختلف عن المواضيع التي كانت مطروحة في السابق، والسبب الرئيس في هذا الإختلاف؛ هو التحولات التي طرأت على المعرفة البشرية أولاً، و التغييرات الزمانية ثانياً. وفيمايلي نتناول مثولوجياً مختلف مجالات الدراسات و البحوث السياسية الإسلامية، فعلى الرغم من أن هذه المناهج تمتد بجذورها إلى الماضي، إلا أنّ حلقتها الأخيرة و التي نستفيد منها و نستخدمها اليوم هي موضوع دراستنا.

الفكر السياسي الإسلامي

١- التعاريف السائدة عن الفكر السياسي:

إذا كان من الممكن تقديم تعاريف لمختلف المجالات العلمية و البحثية في الدراسات الإسلامية مثل «الفقه السياسي» أو «علم الكلام السياسي» فإن مثل هذه التعاريف ستكون صعبة و غير يسيرة نوعاً ما فيما يتعلق بمفهوم «الفكر السياسي الإسلامي»، لأن «الفكر السياسي» في الدراسات السياسية الإسلامية لا يشكل فرعاً أو مجالاً علمياً أو منهجية خاصة، بل يمكن فرضه عاماً و شاملاً يتضمن جميع الفروع و المجالات العلمية. و هذا ما يدعمه و يسنده رأي بعض المفكرين الغربيين أيضاً.

على سبيل المثال يذهب «بارتريج» (١) إلى التمييز بين ثلاث منظومات فكرية سياسية، و يرى أن النظرية السياسية القديمة كانت مزيجاً لبحوث و أفكار مختلفة، يمكن مشاهدة ثلاثة دوافع فيها:(٢)

١. الدوافع الفلسفية: على سبيل المثال النظريات السياسية التي طرحها مفكرون من أمثال أفلاطون و هوبز و لوك و هيجل كانت فلسفيـــة بالأساس، لأنها سعت إلى ربط النتائج التي توصلت إليها فيما يتعلق بالمنظومة السياسية و الهدف من الحياة السياسية بنظام فلسفـــي أوسع و أشمل، و من خلال الاستنتاجات السياسية والإجتماعية جرى الدفاع عن عقائد اكثر سعة ترتبط بماهية الواقع و الوجود الذي يتصل بجميع القضايا الواقعية و منها السياسة، لذلك تجد خطاباً و منطقاً موحداً في جميع تلك المجالات و تجد النتائج السياسية تقوم على مبادئ و اسس ميتافيزيقية أعم ، أو أنها تجد شرعيتها من تلك المبادئ و الأسس.

٢. الدوافع العلمواجتماعية: و نجد في بعض النظريات السياسية كالتي طرحها «توكيوفيل» (٣) و غراهام والاس (٤) أو بيغ هات (٥) اتجاهاً علمياً- اجتماعياً يؤكد على التعميمات العلمية في مجالات سلوك الظواهر الإجتماعية. و الحقيقة أن بعض كتابات و نظريات الفلاسفة السياسيين مثل هوبز لم تخل من هذه الصبغة و الإتجاه أحياناً.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

٣. الدوافع الإيديولوجية: بعض النظريات السياسية دونت لدوافع و أسباب سياسية ، فهناك تأكيدات أخلاقية تتضمنها بدل التحليل الفلسفي و الاستدلالات السلوكية او التعميمات و الإطلاقات العلمية- الاجتماعية ، وهي تقوم ببيان مفاهيم الحياة الجيدة و المطلوبة و أهدافها و أساليبها و التنظيم و السلوك الإجتماعي اللازم في الوصول الى تلك الحياة الجيدة و المطلوبة.

ويرى آية الله «عميد زنجاني» وجود بعض التقدم و التأخر بين مفاهيم الفكر السياسي و النظرية السياسية و المبدأ السيـــاسي مع وجود رابط منطقي قوي بينها. و مثلما هو الامر في الهندسة المعمارية، فإن الفكر السياسي يمثل الأنموذج و الخارطة التي يقوم عليها البناء، و فيما تمثل النظرية أساساته فإن المبدأ هو الأسلوب و الآلية التي يتحقق من خلالها البناء .(٦) و علىالرغم من الرأي الجديد المتميّز للأستاذ عميد زنجاني ، إلا أنه لايطرح مؤشرات تميز بين مباحث الفكر السياسي و النظرية السياسية.

ولقد سعت بعض التعاريف إلى تقديم مؤشرات أدق و بيان حدود مضمونية و منهجية واضحة، فعلى أساس التعريف الذي يطرحه ريموند ارون: «الفكر السياسي عبارة عن محاولات لتحديد اهداف يمكن تحقيقها بقدر معقول، و أيضاً تحديد آليات يتوقع منها الوصول إلى تلك الأهداف بقدر معقول».(٧)

و حسبما يذهب إليه «حسين بشيرية»، فالفكر السياسي يتضمن خصالاً و مفاهيم أكثر عملية و لاتجد فيه اتجاهات انتزاعية كما هو الحال في الفلسفة السياسية و في مباحث مثل الدلائل و الضرورة و أسس الحكومة .(٨)

وعلى أساس ماتقدم ، فقد يكون الفكر السياسي وصفياً و بيانياً الى حدَ ما لكنه قيمي و يتبع قواعد محددة بالأساس، أي أنه يسعى الى تنظيم الحياة السياسية وفقاً لأسس نظرية أو أخلاقية معينة. والفكر السياسي ـــ أخلاقياً و سلوكياً ـــ يحمل هواجس الوضع البشري القائم ، لذلك هو أقرب إلى الإيديولوجيـــة السياسية . والفكر السياسي لايقدم بياناً و وصفاً علمياً مجرداً ، بل يسعى إلى تغيير الواقع مع النصائح و التحذيرات الأخلاقية. و الفكر السياسي – خلافاً للنظرية السياسية – لا يتناول تفاصيل الأمور بل ينظر إلى الخطوط الرئيسية و عموميات موضوع الدراسة، و يبين الظواهر المختلفة بشكل يوحي بوجود علاقة عضوية فيما بينها. و مع أن الفكر السياسي قد يكون مبنياً إيديولوجية معينة في بعض الأحيان لكنه ينساق بطبيعته ضمن الاتجاهات المعرفية أيضاً(٩).

ولـــ «ليوشتراوس» رأي آخر في هذا المجال، فبعد أن يميز بين النظرية السياسية و الفلسفة السياسية يعتبر الاثنين جزءاً من الفكر السياسي، و يقول: «الفكر السياسي وقفة تأملية حول الآراء السياسية أو التفاسير المطروحة عنها، و المقصود بالآراء السياسية، الخيال، المفهوم أو أي شيء آخر يستخدم الذهن للتفكير به، على أن يكون مرتبطاً بالمبادئ الأساسية في السياسة»(١٠).

وعلى أساس هذا التعريف، فإن كل فلسفة سياسية تعتبر فكراً سياسياً، لكن أساس كل فكر سياسي ليس فلسفة سياسية. فالفكر السياسي في ذاته لايهتم بالتمييز بين «الظن» و «المعرفة». فقد لايكون الفكر السياسي أبعد من مجرد الدفاع عن عقيدة جازمة أو أسطورة مغوية، لكن من الضروري بالنسبة للفلسفة السياسية أن تتحرك من منطق الوعي بالتمايز الأساسي بين الإيمان و العقيدة و المعرفة. وقد تظهر الأفكار السياسية في أطر أخرى غير النصوص، مثل القوانين و الضوابط و الآداب و الفنون و الخطابات العامة، في حين أن الرسائل هي النموذج الأمثل لطرح الفلسفة السياسية.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

و بدوره سعى «فرهنگ رجائي» لتقديم تعريف دقيق عن الفكر السياسي، ويعتقد أن الفكر السياسي يشكل جزءاً من الهواجس البشرية وبعض مساعي الإنسان في تعريف و بيان و تحديد علاقاته مع الخارج و انه من مستلزمات الحياة الإجتماعية. فغاية الفكر السياسي ليست الكشف عن حقيقة السياسة، بل بذل جهد عملي للوصول إلى حلول و آليات تزيد من كفاءة و فاعلية النظام السياسي و تحسين إدارة المجتمع (١١) . و فيما يقترب «فرهنگ رجائي» من آراء «ريموند ارون» و «حسين بشيرية» إلاَ أنه لايقدم مؤشرات اكثر وضوحاً في هذا الصدد .

وفي ضوء ما تقدم ، فإن الفكر السياسي مفهوم عام و كلّي يشمل جميع أنواع التفكير في مجال السياسة، سواءً الواعي منه أو غير الواعي. والفكر السياسي يشكل جزءاً من منظومة الفكر الإنساني التي تسعى إلى تعريف و تبيان و تعيين نمط و مضمون علاقاته بالخارج، و هي بهذا ملازمة دائماً للحياة الإجتماعية. كما أن الفكر السياسي لايهدف إلى الكشف عن حقيقة السياسة، بل هو جهد عملي في البحث عن حلول و آليات ترفع من مستوى كفاءة النظام السياسي و تنظيم و إدارة المجتمع بشكل أفضل .

و بالإستناد إلى تعريف يقدمه أحد المفكرين الايرانيين، يرى «فرهنگ رجائي» أن الفكر السياسي هو ذلك الجزء من التفكير السياسي المتصل بالسلطة ضمن خطاب حضاري معين، و الذي يحاول الإجابة على تساؤلات تسهل عملية فهم و إدراك تفاصيل السلوك السلطوي و جزئياته (١٢).

٢- تعريف الفكر السياسي الإسلامي

إن أغلب التعاريف التي سيقت إلى الآن هي من نتاجات الخطابات الغربية و التي يمكن أن نعتبر القيمية و البراغماتية من أهم مميزاتها. و هذا ما يميز الفكر السياسي عن الفلسفة السياسية التي تعتبر جهداً عقلياً مجرداً يسعى الى الكشف عن الحقيقة، لكن هذا التمايز غير موجود إلى حدَ ما في الإسلام، لأننا نقرأ في النصوص الإسلامية الأولية وفي ما ورد من سنة الرسول و أهل بيته (ع) أن العلم المطلوب و الممتدح هو الذي يشكل أساساً للعمل ، أما العلم الذي لاوجود له على أرض الواقع فيعد نوعاً من العبث، و أحياناً جرى النهي عنه،(١٣) هذا على الرغم من القبول و الاعتراف بمختلف مستويات البحث أو الإتجاهات و الفروع العلمية، و على هذا الأساس فإن أكثر العلوم تجرداً و انتزاعية في مجالات الدراسات السياسية الإسلامية، لابد أن يكون قيمياً و يهدف إلى التطبيق، و بالنهاية يحمل هاجس حل مشاكل المجتمع .

و لهذا السبب، يمكن أن نعتبر جميع الدراسات و البحوث السياسية في مختلف فروع المعرفة الإسلامية، ضمن دائرة الفكر السياسي، لكن هنا تظهر مشكلة أخرى وهي أنه لن نجد مباحث سياسية محددة في أي من المجالات العلمية التي جرى تعريفها مسبقاً و هي؛ الفقه السياسي، و الفلسفة السياسية، و الكلام السياسي. في حين سيكون هناك نوع آخر من الدراسات و البحوث السياسية لايمكن ضمَّه لأي من الفروع الثـــلاثة المذكورة ، بل سنجعله ضمن مجالين رئيسيين هما: «الفكر السياسي الإسلامي» و «الفكر السياسي في الإسلام»، و ذلك وفقاً لمؤشرات علمية معينة. و في تعيين المؤشرات لمعرفة النصوص و التراث السياسي الإسلامي، لايمكن ان نجعل شخص المؤلف ملاكاً مطلقاً – مع أنه واحد من أهم المعايير – بل لابد من إعطاء الأصالة للنص نفسه و الأثر الذي أوجده المؤلف. و مع أن الفقه السياسي لابد أن يكتب على يد فقيه، لكن ذلك الفقيه يمكنه أن يكتب موضوعاً سياسياً ليس فقهاً

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

بالمعني الدقيق للكلمة، فعلى سبيل المثال «كتاب تنبيه الأمة و تنزيه الملّة» للنائيني و «الحكومة الإسلامية» للإمام الخميني، ليست نصوصاً فقهية مثل «جواهر الكلام» أو «المكاسب» أو حتى لا يمكن اعتبارها فقهاً سياسياً ، مع أنها كتبت من قبل فقهاء و ضمن أجواء و أرضية إسلامية. كما أنها ليست كلاماً سياسياً أو فلسفة سياسية إسلامية، لكننا يمكن أن نعتبرها «فكراً سياسياً إسلامياً» و بالطبع ليس من الضروري أن يكون الكاتب أو الباحث في مجال الفكر السياسي، فقيهاً أو فيلسوفاً. وعلى أساس معيارية النص، فإن كل من يكتب وفقاً لمؤشرات «الفكر السياسي الإسلامي» فإن كتابته ستكون ضمن هذه الدائرة، و من يكتب وفقاً لمؤشرات الفقه السياسي أو الفلسفة السياسية، تكون بحوثه و مواضيعه ضمن هاتين الدائرتين.

و لتحري الدقة في مجالات الدراسات و البحوث السياسية الإسلامية، من الأفضل التمييز بين مفهومي «الفكر السياسي الإسلامي» و «الفكر السياسي في الإسلام»، و على هذا الأساس يمكن تقديم التعاريف التالية:

«الفكر السياسي الإسلامي عبارة عن أي بحث قيمي منسجم يتعلق بالسلطة و الحكومة على أن يكون مستنداً إلى القرآن و السنة».

أما « الفكر السياسي في الإسلام فهو جميع البحوث التي تتناول المسلمين والمتعلقة بالسلطة و الحكومة على أن يكون هذا الفكر مستنداً الى القرآن و السنة».

بعبارة أخرى «الفكر السياسي الإسلامي» هو الخوض في المباحث السياسية في القرآن و السنة من أجل تقديم حلول للمشاكل السياسية و على الصعيدين النظري و العملي ،و «الفكر السياسي في الإسلام» هو الخوض في المواضيع التي تعرض لها الباحثون و الكتاب في المجالات السياسية النابعة من القرآن و السنة و على أي نحو كان. و قد حذفنا من المفهوم الأخير لفظة «العالم الإسلامي» و اكتفينا بلفظة «في الإسلام» في حين أن الأصل هو «الفكر السياسي في العالم الإسلامي» و الذي يعبر عن «الفكر السياسي لدى المسلمين».

و على أساس ما تقدم يمكن لنا استعراض بعض النقاط:

١- لعل من أهم الخصوصيات المنهجية في البحوث و الدراسات التي تتناول الفكر السياسي الإسلامي الإستناد إلى القرآن و السنة. و البحوث التي تجري في مجال الفكر السياسي الإسلامي تهدف إلى الإجابة على التساؤل الأولى للبحث من خلال الاستناد إلى القرآن و السنة، أو أنها تتناول مباشرة المباحث السياسية الموجودة في القرآن و السنة. و من هذا المنطلق، فالبحوث التي يكون الاستناد فيها إلى القرآن و السنة قضية هامشية و فرعية ليست من الفكر السياسي الإسلامي. و لو أن غير المسلم بحث في القضايا السياسية الموجودة في القرآن و السنة؛ أو حاول الإجابة من خلالها على فرضية الفكر السياسي الإسلامي فإن عمله هذا سيكون من جملة الفكر السياسي الإسلامي .

٢- أما الخصوصية الأساسية في منهجية المباحث الخاصة بـــ «الفكر السياسي في الإسلام» فهي البحث في أفكار و آراء العلماء و المفكرين المسلمين الذين سعوا للإجابة على التساؤل الفكري السياسي الأساسي أو تناولوا المباحث السياسية الموجودة في القرآن و السنـــة. و على هذا الأساس ، فغير المسلم الذي تناول المباحث السياسية الموجودة في القرآن و السنة لن يكون ضمن هذه الدائرة، لكن الباحث في مجال الفكر السياسي في الإسلام يمكن أن يكون من غير المسلمين، كما أن جميع المباحث و المواضيع السياسية التي خاض فيها المفكرون المسلمون سواء التي كانت في مجال الفقه السياسي أو الكلام السياسي أو الفلسفة السياسية أو من الفكر السياسي الإسلامي، فإنها تدخل ضمن دائرة «الفكر السياسي في الإسلام».

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

٣- مؤشرات الفكر السياسي الإسلامي:

أ- الموضوع: هو المباحث و القضايا التطبيقية الخاصة بالسياسة و الحكومة في أي عصر. و هذا لايعني بالطبع المباحث و السجالات الصحفية أو القضايا اليومية الداخلية و الخارجية و التي قد تشغل بال الحكومات لسنوات من الزمن، و لا حتى البحث في المشاكل الفكرية الأساسية في مجال السياسة و التي يستغرق البحث حولها قروناً من الزمان، بل البحث في المواضيع الفكرية و التطبيقية في مجال السياسة و الإجتماع و التي تشكل هاجساً لأي مجتمع على مدى عقود، مثل قضايا التنمية، المجتمع المدني، الحريات السياسية (مع اتجاه تطبيقي) و غير ذلك.

ب- الهدف: تقديم حلول و آليات من أجل التخطيط و وضع السياسات الملائمة و تقليل أو حل المشاكل القائمة في المجالات المذكورة .

ج - المخاطب: وهم الحاكمون و المدراء و المشرعون و المخططون و الأحزاب و الناشطون السياسيون و الإجتماعيون.

د- نوع البحث: ديني داخلي مع خطاب موجه للمجتمع في ذلك العصر .

هـ - المصادر: القرآن، السنة، العقل، البحوث المشابهة الموجودة و النماذج المشابهة الموجودة في سائر المجتمعات الإسلامية.

و- نوع الأسئلة: تساؤلات قيمية و تطبيقية لحل المشاكل القائمة مع حفظ المباديء الإسلامية.

٤- مؤشرات الفكر السياسي في الإسلام:

أ- الموضوع: مباحث و قضايا السياسة و الحكومة في آراء المفكرين المسلمين. وبعبارة أخرى فإن موضوع الفكر السياسي في الإسلام هو البحث في القضايا الفكرية في مجال السياسة و التي طرحها المفكرون المسلمون منذ بداية التاريخ الإسلامي إلى يومنا هذا. سواء كانت هذه الآراء و المباحث في مجال الفقه السياسي أو الفلسفة السياسية أو الكلام السياسي أو غيرها.

ب- الهدف: دراسة و معرفة و تحليل و نقد و الإستفادة من آراء المفكرين المسلمين في المباحث السياسية.

ج- المخاطب: الباحثون و المفكرون السياسيون، الحاكمون و المدراء و المشرعون و الناشطون السياسيون و الإجتماعيون.

د- نوع البحث: ديني داخلي مع خطاب موجه إلى العلماء و المجتمع في الفترة التي يجري فيها البحث.

هـ- المصادر: جميع مؤلفات و آثار المفكرين المسلمين .

و نوع الأسئلة: أسئلة دقيقة الهدف منها فهم الأفكار و الآراء السياسية للمفكرين المسلمين و منطلقاتها.

الفقه السياسي

١- تعريف الفقه و الفقه السياسي :

يقسم الإمام محمد الغزالي (٤٥٠ ـ ٥٠٥ هـ) العلوم إلى أربعة أقسام: الأصول، الفروع، المقدمات و المهمات، و يعتبر علم الفقه من العلوم الفرعية التي ترتبط بالمصالح الدنيوية (١٤). أما نصير الدين الطوسي (٦٧٢ هـ) فيرى الفقه علماً يتناول:

اولاً: المسائل الفردية مثل العبادات.

ثانياً: المسائل التي تقوم على أساس الشراكة مثل المعاملات.

ثالثاً: المسائل التي تخص أهل المدن مثل الحدود و السياسات.

و يرى أن هذا العلم «يتغير بتقلب الأحوال و تغلب الرجال و تطاول الأيام و تباين الأدوار و تبدل الملل و الدول» (١٥).

أما، أبو نصر الفارابي (٢٥٥ـ٣٢٩ هـ) فيعتقد أن الفقه علم يمكن الإنسان من استخراج و استنباط الحدود و

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

الأحكام التي لم يحددها متشرع و تقويم مدى صحتها على أساس الهدف و الغاية التي رصدها.(١٦)

بعبارة أخرى يرى الفارابي أن الفقه واحد من الصناعات التي يمكن بواسطتها و بالإستفادة من الأحكام الصريحة و الأصول الكلية، استخراج و استنباط أحكام لم تبينها الشريعة بشكل واضح و صريح .(١٧) و اليوم أيضاً نجد مثل هذا التعريف متداولاً عن الفقه، فهو « فهم و استنباط الأحكام الشرعية العملية من مصادرها و أدلتها التفصيلية »(١٨) و لا يوجد تعريف يتعارض مع ذلك .

و الفقه السياسي يعد جزءاً من علم الفقه و قد رصدت له تعاريف مختلفة. فآية الله «عميد زنجاني» يعرِّفَه على أساس موضوعاتـــه و مباحثه ، ويقول: «الجهاد، الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، الحسبة، الإمامة و الخلافة، تعيين الأمراء و القضاة وجبات الأموال الشرعية، المؤلفة قلوبهم، الدعوة إلى الإسلام، الجمعة و الجماعة، آداب الخطب و إقامة مراسم العيد، إعلان السلم أو عقد المعاهدات مع الدول الأخرى، التولي و التبرؤ، التعاون مع الحكام و أمثال ذلك من القضايا المباشرة أو غير المباشرة، تعنون تحت اسم الأحكام السلطانية أو ما يطلق عليه بالفقه السياسي ». (١٩)

أما التعريفات الأخرى المطروحة عن الفقه السياسي فهي أكثر انتزاعية و مجردة و لكن تقـــع في دائرة أكثر اتساعاً مما عليه عند تعريف «عميد زنجاني» «فأبو القاسم كرجي»، يقسم الأحكام الفقهية إلى قسمين؛ عامة و خاصة و يعتبر جميع الأحكام العامة التي يشكل المجتمع موضوعها ضمن دائرة الفقه السياسي (٢٠).

و يرى باحثون و كتّاب آخرون أن جميع القواعد و الأصول و الأحكام التي تتناول مسألة سلوك و تعامل المسلمين فيما بينهم أو مع الشعوب و الأقوام الأخرى، تقع ضمن دائرة الفقه السياسي (٢١). و ترى هذه التعاريف الأخيرة أن الحوادث و المواضيع المحتملة فيما يتعلق بعلاقات المسلمين فيما بينهم أو مع غيرهم تشكل جزءاً من مواد الفقه السياسي و حيزاً منه.

٢- المنهج في الفقه السياسي:

كما أشرنا من قبل ، فإن مهمة الفقه هي استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها، و هي: القرآن و السنة و الإجماع و العقل. و الفقه السياسي باعتباره جزءاً من الفقه، شهد تحولات كبيرة و تطوراً في جانبيه الشيعي و السني. و الفقه السياسي السني يمكن دراسته ضمن مدارسه التقليدية القديمة الأربعة و هي الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنبلية، إضافة إلى بعض المدارس و الإتجاهات المعاصرة كالوهابية و الإخوان المسلمين.

أما الفقه السياسي الشيعي فيقسم بشكل عام إلى قسمين: المدرسة الأصولية و المدرسة الإخبـــارية(٢٢). و الخلافات الاساسيـــة بين هاتيـــن المدرستين (الأصولية و الإخبارية) تدور حول قضية المنهج في الاستنباط و تتركز في خمسة مجالات، هي: استنباط الأحكام الشرعية، مصادر و أدلة الأحكام الشرعية، دائرة شمول الأحكام، الإجتهاد و التقليد، العقل و العلوم البشرية التي يمكن تتبعها(٢٣). أما الأساس في الخلاف بين المدرستين فيدور حول تأكيد الأصوليين على الإجتهاد و العقل بشكل كبير، و يرون ذلك مصدراً و مرجعاً في عملية الاستنباط، في حين أن الإخباريين يؤكدون على مسألة النقل و الحديث و يرونه الأساس في الوصول إلى الحكم الشرعي، و يرون أن العقل البشري يعجز عن معرفة و استنباط الكثير من الأحكام الشرعية. و مع غلبة المدرسة الأصولية في القرن الثالث عشر الهجري و بعد قرون من السجالات الفكرية، إلا أنّ

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

المدرسة الإخبارية استمرت في حياتها و بقوة اكبر مستترة بلباس الأصولية.

وفيما يتعلق بمناهج استنباط الأحكام في الفقه ـــ و التي يستخدمها نفسها الفقه السياسي أيضاً – هناك علم «أصول الفقه» الذي يعتبر المنهج التخصصي في الفقه. و يستفاد فيه و من أجل استنباط الأحكام الفقهية – من مناهج و أساليب و قواعد، مثـــل: الإستدلالات العقليـــة و غيرالعقليّة (القياس) حجة ظواهر الألفاظ، الإستصحاب، حجة سيرة العقلاء و غير ذلك. و تبحث هذه المناهج في الأصول بشكل مفصل و تام (٢٤). و يمكن الرجوع إلى كتب هذا العلم للتفصيل و مزيد الإستفادة .

٣– نقد المناهج في الفقه السياسي:

تعتبر «النظرة التجزيئية» هي النقد الأول الذي يوجه للمنهج المتبع في الفقه السياسي. و لأن الفقه السياسي يتولى تنظيم علاقات المسلمين فيما بينهم و مع المجتمعات الأخرى ، فإننا نراه يصدر أحكاماً في مواضيع جزئية و على أساس المصاديق الموجودة، لذلك تحول بالنهاية إلى مجموعة من الأحكام الجزئية و التفصيلية، يبين للمكلفين ما يجب القيام به في كل مورد محدد و في المصاديق الخاصة. و مع أن مثل هذا التعامل مع القضايا جيد في مكانه، الا أنه حال دون ان يتمكن الفقه السياسي من النظر إلى الأمور بصورة أكثر عمومية و شمولية وان ينظُر للقضايا التي تواجهها المجتمعات الإسلامية و الظروف الدولية و علاقة المسلمين بغيرهم من الشعوب و الدول .

أما النقد الآخر الذي يوجه لمناهج الفقه السياسي فهو «نظرته الفردية» فبما أن الهاجس الأساس للفقه – و بتبعه الفقه السياسي – هو بيان الأحكام للمكلفين، فإننا نجد أن الخطاب الأساسي للفقه هو «الفرد» و لقد أدى هذا الأمر إلى اتخاذ الفقه السياسي – و بمرور الأيام – اتجاهاً فردانياً، حتى بلغ الحد الذي تحولت فيه نظرته إلى الأحكام الإجتماعية أيضاً من زاوية فردية، و النظر إلى الإسلام من زاوية الفرد. و بالطبع هذا لا يعني إغفال القضايا الإجتماعية، بل نقصد به غياب التفسيرات و النظريات العامة في مجال المجتمع أو النظام الدولي.

و النقد الثالث الذي يوجه الى مناهج الفقه السياسي، هو «نظريـــة التكليفيـــة». و لأن الفقه يقوم على بيان أحكام المكلفين ضمن دوائر: الواجب، الحرام، المباح، المستحب و المكروه، و كون هذه الدوائر تقوم على مبدأ التعبد، فقد سار الفقه السياسي على هذا النهج أيضاً، و أصبح هدفه من فهم الأحكام السياسية من القرآن و السنة هو بيان المعطيات التكليفية، فالنظرة التكليفية هي من طبيعة الفقه، و لا تعد الإشارة إليها نقداً له، لكننا عندما ندخل في دائرة السياسة، يصبح النقد وارداً، لأن اغلب المسائل المطروحة في دائرة السياسة و المجتمع تحتاج إلى بيان و ايضاح، و لا يمكن النظر اليها ضمن الأطر الخمسة المذكورة سلفاً.

اما النقد الرابع الذي يوجه إلى مناهج الفقه السياسي، فهو «الماضوية» فعلى الرغم من التأكيدات الموجودة في الفقه على عنصري الزمان و المكان و مع أن الإمام الخميني (رض) و بعض الفقهاء المعاصرين، قاموا بخطوات كبيرة و واسعة في هذا الإتجاه من أجل تحديث الفقه السياسي، لكن لاتزال أغلب مواضيع الفقه السياسي و نوع البحوث المطروقة من خلاله تعتمد السياقات و المناهج الماضية و القديمة، لذلك لا تجد مكانها في الأوساط البحثية و العلمية المعاصرة. اضافة إلى ذلك، هناك اليوم عشرات المواضيع المهمة في مجالات السياسة الداخلية و النظام الدولي، لكننا لانجد تعرضاً لها و اهتماماً بها من قبل الفقه السياسي.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

و النقد الخامس الذي يوجه إلى مناهج الفقه السياسي هو غلبة «الاتجاه النقلي» عليها، فعلى الرغم من سيادة المدرسة الأصولية و أفول الفكر الإخباري، و مع كل الجهود التي بذلها فقهاء كثيرون و بشكل متوالي على مدى التاريخ لبيان محورية العقل و الإجتهاد في الفقه، إلا أنّ العقل لايزال في الهامش و لايزال الدور المحوري و الأساسي للمستندات النقلية. و مع أنه نقل بالتواتر العديد من الأحاديث التي تقدم العقل و تعارض ما يخالفه من نقل، بل تدعو إلى التشكيك فيه و التردد في الأخذ به، (٢٥) إلا أنه قليلاً ما تجد من يستند إلى العقل في عملية الإستنباط الفقهي المتعلق بالقضايا السياسية و الإجتماعية. فهناك عرف قائم – غير مصرح به أو مكتوب – يقول «إنه لا مشروعية لأي حكم أو بحث سياسي فقهي ما لم يجد له جذوراً و أسساً مباشرة و صريحة أو غير مباشرة في القرآن و السيرة».

و يقسم أحد الباحثين تيارات الفقه السياسي الى ثلاثة تيارات، هي: التقليديون، الحداثيون و المجددون، ثم يوجه انتقادات أساسية لتياري التقليد و الحداثة، و يرى أن التيار التجديدي في الفقه هو التيار الذي وقف أفراده على معضلات و أضرار التيار التقليدي و مضرات و آفات التيار الحداثوي، و حاول معالجة الإشكاليات التي واجهها هذان التياران، و من خلال إحداث تحولات في الفقه السياسي فإنه لا يسعى إلى إصدار أحكام، بل يحاول عرض و تقديم نماذج منظمة، و في هذا التيار لن يكون دور الفقيه مجرد بيان الأحكام التكليفية، بل دوره تخصصي و عمله التنظير.(٢٦)

أما رأينا نحن فهو أن التيار التقليدي في الفقه و الفقه السياسي والذي ننتقده موجود و حاضر بقوة، بل أن اغلب النصوص الموجودة في مجال الفقه السياسي تعود إلى هذا التيار و هذه المدرسة. أما التيار الذي أطلقنا عليه صفة «الحداثة» و قد أشرنا إلى بعض خصوصياته و آراءه ، فإنه يعتقد بعدم إمكانية الفقه الحالي في الإجابة على التساؤلات المعاصرة و أنه علينا أخذ الحد الأدنى من المبادئ و الأصول الفقهية و من ثم التسليم و الإنقياد إلى العقلانية البشرية المعاصرة و الحداثة .(٢٧) و الظاهر أن هذا التيار دخيل على الفقه أساساً، أما التيار الثالث، فليس بتيار فقه سياسي، بل هو نظرة الى الفقه السياسي المطلوب و من منطلق «يجب».

و بالطبع قامت خطوات تأسيسية في هذا الصدد و نأمل أن يظهر هذا التيار بقوة على الساحة، لان الفقه السياسي و من أجل ديناميته و استمراريته و قدرته في الإجابة على التحديدات المتزايدة و التعقيدات المعاصرة، لابد ان يأخذ هذا المنحى الذي لايزال في بداية الطريق إليه. و على هذا الأساس لانجد في الفقه السياسي نصاً فقهياً قام بطرح أنموذج أو نظرية في موضوع معين، و كذلك لم نجد فقيهاً أصبح مرجعاً في موضوع محدد و خاص. و من هذا المنطلق فالفقه السياسي القائم هو ما أطلقنا عليه تعبير التيار التقليدي في الفقه السياسي.

٤– المؤشرات المنهجية (المثولوجية) في الفقه السياسي:

لبيان مؤشرات عينية – قدر المستطاع – تميز بين الفقه السياسي و سائر الدراسات في مجال الفكر السياسي الإسلامي، لابد من التطرق إلى بعض الأركان و العناصر التي تتشكل منها، مثل: الموضوع، الهدف، المخاطب، نوع البحث، المصادر و نوع الأسئلة التي يطرحها.

أ– الموضوع: و هو السلوك السياسي للمسلمين على نطاق الداخل مع بعضهم و على نطاق الخارج مع غير المسلمين، و المقصود هنا بالسلوك السياسي هو الأداء

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

المتعلق بنحو ما بالسلطة و الحكومة، و الذي يقوم به أي فرد مسلم عالماً كان أم شخصاً عادياً و حاكماً كان أم محكوماً. فالفقه السياسي يتناول مختلف المواضيع و المباحث، لكنها جميعاً معطوفة نحو السلوك في النهاية.

ب- الهدف: بيان السلوك المطابق للشريعة. لأن بيان السلوك السابق أو اللاحق و مدى تطابقه مع الشريعة الإسلامية يعدّ من أهم أهداف الفقه السياسي. و الفقه السياسي من خلال المناهج التي يمتلكها و التي تبحث عادة في علم أصول الفقه، يهدف الى بيان حقيقة الحكم الشرعي فيما يتعلق بسلوك المكلفين، أو أنه يقول لهم بأن الشارع لا حكم له في هذا المجال و أن الاختيار متروك إليهم فيه.

ج- المخاطب: و هم المسلمون الملتزمون بأحكام الإسلام.

د- نوع البحث: ديني داخلي (في إطار المعرفة الدينية)

هـ- المصادر: القرآن، السنة، العقل، الإجماع .

و هنا يكون الدور الأساس للنص من قرآن و سنة ، مع إعطاء دور بارز للعقل في الكشف عن الحكم الشرعي بواسطة التأمل و الفكر.

و- نوع الأسئلة: أسئلة ايمانية مع فرض مسبق بقبول الجواب دون تردد، و التسليم به في أصل الجواب و ليس في كيفية الإستنباط .

الفلسفة السياسية:

١- ما هي الفلسفة السياسية الإسلامية:

بداية لابد من الإجابة على هذه التساؤلات و هي: هل تركيبة الفلسفة السياسية الإسلامية صحيحة؟ و هل هناك فلسفة سياسية إسلامية من الناحية المنطقية؟ و هل كانت هناك مثل هذه الفلسفة في الماضي؟

هناك شبهات تقول بأن ما يعرف بالفلسفة السياسية الإسلامية ما هي إلا تقليد و استنساخ لفلسفة اليونان القديمة، كما قيل إن الفكر الفلسفي لايمكن تأطيره دينياً بالأساس، لأنه يقوم على العقل، في حين أن الدين لايسمح بأية أفكار خارج الأطر التي يضعها. و لقد ردت على هذه الشبهات و غيرها، العديد من الكتب و الدراسات ومنها مقالتان قيمتان،(٢٨) لذلك لن أتعرض للرد على هذه الشبهات هنا، لكني أؤكد بشكل مجمل على إمكانية وجود فلسفة سياسية اسلامية اليوم، بغضّ النظر عن وجودها في السابق أم لا، و قبل ذلك سوف نقوم بتعريف الفلسفة السياسية.

يمكن القول إن الفلسفة السياسية معرفة على أساس «نهج» فلسفي تسعى إلى إدراك و فهم حقائق الأمور السياسية و بيانها، و هي تسعى إلى استبدال المعرفة (٢٩) بماهية الأمر السياسي و وضعها مكان الايمان (٣٠) بماهية الأمور السياسية(٣١). و هذا التعريف مأخوذ من نظرية المثل الأفلاطونية و المثال الذي يطرحه عن المغارة، فهو يرى أن مهمة الفلسفة تتمثل في تغيير الإيمان و الإعتقاد إلى معرفة. لذلك فلفظة «الفلسفة» تبين المنهج و الطريقة في البحث ، و هي عامة كلية و تهتم بجذور و أصل القضايا، أما لفظة «السياسية» فإنها تشير إلى طبيعة المباحث المطروحة فيها (٣٢). و إذا اعتبرنا هنا الفلسفة نهجاً و طريقة و أنها ليست فرعاً، عندها لايمكننا الحديث عن فروع و اتجاهات فيها، و ذلك خلافاً لما يعتقده « ليوشتراوس» في أن الفلسفة السياسية فرع من الفلسفة (٣٣).

و برأيي فإن هذا الرأي أيضاً مهم، و هو أن الفلسفة السياسية فرع و منظومة علمية مستقلة، لها مستلزماتها و مقتضياتها الخاصة، كما يجب أن تكون تبعاً للفلسفة. لأنه في هذه الحالة لن تكون الفلسفة السياسية فرعاً من الفلسفة و لن تكون القواعد التي تحكمها - و تاريخها - تبعاً للقواعد التي تحكم الفلسفة. و استقلال الفلسفة السياسية يعني أن لهذا الفرع منطلقاته و قواعده الخاصة به، و هو لا

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

يتعارض مع التعامل بين هذين الفرعين أو وجود مشتركات بينها .(٣٤) و على هذا الأساس فالتمايز بين الفلسفة السياسية و سائر العلوم و المعارف السياسية هو تمايز منهجي (مثولوجي) يظهر عادة في نوع البحث و طريقة دراسة الموضوعات، أي بشكل عميق و جذري، و بجدلية تامة و إعطاء دور ريادي للعقل. و هذا النهج في البحث، يستدعي تسليط الضوء على بعض المواضيع بشكل أكبر، في حين أن بعض المواضيع الأخرى تبقى في منأى عنه، لكن هذا «استدعاء منهجي» و ليس وجوباً موضوعياً، لأن جميع المواضيع في النهاية سياسية.

و فيما لو قبلنا بهذا التعريف للفلسفة السياسية، عندها يمكن القول إن الفلسفة السياسية الإسلامية نوع و نهج محدد من البحث يحاول تغيير المثل التي مصدرها تعاليم و مبادئ الإسلام في مجال السياسة، إلى معرفة. و أرى شخصياً أن مثل هذا الأمر يحدث بالضرورة في القرآن و السنة. أما إذا ذهبنا الى عدم وجود فلسفة اسلامية من الأساس، و أنه لايمكن إيجاد مثل هذه الفلسفة. فهذا الأمر لايصدق – بالضرورة على الفلسفة السياسية الإسلامية. لأن موضوع الفلسفة هو البحث في نظام الخلقة و الهدف من الخلق و المبدأ و المعاد و أمثالها، أي أنها تتناول القضايا الكلية و تبحث فيها على أسس عقلية تامة، و لعل أحد أسباب معارضة الفلسفة الإسلامية – سواء من قبل الفقهاء أو المؤمنين أو غيرهم – يكمن في معارضتهم للبحث في مثل تلك الموضوعات و أمثالها كالذات القدسية الإلهية و الذي يعتبرونه غير جائز. أما دائرة بحث الفلسفة السياسية الإسلامية، فهي القضايا السياسية العامة و الكلية و الأمور التي ترتبط بالحكومة، و إن البحث في مثل هذه القضايا لايعرض الباحث إلى مخاطر الكفر لأن الحديث بعيد عن التوحيد و المعاد و المبدأ و نظام الخلقة .

و إذا اعتبرنا الفلسفة السياسية الإسلامية جهداً عقلياً هدفه تغيير المثل السياسية إلى معرفة سياسية ، أو إجابة على القضايا و المشاكل السياسية التي يتعرض لها أي مجتمع و التي تتم وفق نهج محدد ، فإن مثل هذا الجهد و كذلك الإجابة على التساؤلات سيكون موجوداً في كل مجتمع إسلامي و بالتالي فهو جهد إسلامي . لأن المثل و الآراء، أو المشاكل و القضايا السياسية الموجودة و المواضيع التي تكون مثار بحث ستتخذ صبغة و طابعاً إسلامياً في ظل الأجواء و البيئة المثارة و المطروحة فيها، هكذا بالنسبة للإجابات و الحلول التي ستتأثر بالبيئة الإسلامية بالتأكيد، و على هذا فهي إسلامية. و هنا يبقى «نوع» البحث، و الذي يتناول المواضيع المطروحة بعمق و بشكل جذري و أساسي، و مثل هذا النوع من البحوث لا يوصف بأنه إسلامي أو غير إسلامي. و على هذا الأساس، تكون «الفلسفة السياسية الإسلامية عبارة عن معرفة بالمواضيع السياسية الكلية و الأساسية في المجتمع الإسلامي». و هذه المعرفة عقلية بالضرورة لسببين: الأول، كونها «معرفة» و يشكل العقل المحور فيها، و الثاني: تطرقها إلى القضايا السياسية في المجتمع الإسلامي في أي «زمان» كان. و الزمان و قضايا المجتمع الإسلامي من الحقائق التي نحتاج في دراستها بشكل عميق إلى تدخل مباشر من قبل العقل.

الإشكال الآخر الذي تواجهه الفلسفة السياسية الإسلامية، هو عدم الإنسجام بين الدين القائم على القيم المستندة إلى الوحي و الفلسفة السياسية . و الجواب على هذا هو أن الفلسفة السياسية – السائدة – تتضمن في العديد من أقسامها المهمة و مباحثها، قيماً و مثلاً و أنها ليست عقلية مجردة(٣٥). و هنا تشترك المباحث الدينية القيمية و المثلية مع الفلسفة السياسية. و من جانب آخر، فإن أصول الدين و مبادئه تقوم على أسس عقلية، حتى أن القبول بالدين و الوحي يتم بشكل عقلي.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

إن النظرة العقائدية و المثلية للفلسفة السياسية السائدة ، تركت آثاراً عميقة في طرح أفكار عامة و شمولية و عالمية، و لهذا السبب من الصعب اليوم الفصل بين الأبعاد الإستدلالية و الوصفية و التحليلية في الفلسفة السياسية و أبعادها المثلية و القيمية (٣٦). لذلك من الطبيعي أن نجد تأثير الأفكار و العقائد الإسلامية العامة كالتوحيد و النبوة و المعاد و غيرها في المباحث و الموضوعات التفصيلية للفلسفة السياسية كالحكومة و الدولة و التابعية و الفرد و المجتمع و غير ذلك .

٢- النهج في الفلسفة السياسية الإسلامية:

فيما يتعلق بالفلسفة السياسية الإسلامية، لابد من التمييز بين ثلاثة مجالات؛ المجال الأول: تاريخ الفلسفة السياسية الإسلامية، و المجال الثاني: وجود أو عدم وجود فلسفة سياسية إسلامية في الوقت الراهن، و المجال الثالث: إمكان أو امتناع الفلسفة السياسية الإسلامية و مستقبل ذلك. ففيما يتعلق بتاريخ الفلسفة السياسية الإسلامية و منهجيتها، و التي تعرف بالعصر الوسيط و أهم من يمثلها هو الفارابي، جرت هناك بحوث و طروحات و قد تعرضت للنقد و الدراسة (٣٧). و فيما اعتبرها البعض يونانية و تقليداً لفلسفة اليونان القديمة (٣٨)، رآها آخرون إسلامية تماماً و أنه جرى فيها تدجين مباحث فلسفة اليونان القديمة .(٣٩) و هذه الفلسفة لا تهمنا بأي شكل من الأشكال لأنها تعود إلى الماضي، أما فيما يتعلق بالوضع الراهن، فمن الصعب القول بوجود فلسفة سياسية إسلامية أو فيلسوف سياسي، كما أننا لا نرى أي جهد وأثر في مجال الفلسفة السياسية الإسلامية، و على هذا لايوجد نهج أيضاً، ويبقى أمر آخر و هو إمكان أو امتناع الفلسفة السياسية الإسلامية، و أنا شخصياً أذهب إلى ظهور فلسفة سياسية إسلامية في المستقبل القريب، و هذه الفلسفة فاقدة للنهج حالياً على اعتبار أنها غير موجودة أساساً، لكنه من الممكن الإشارة إلى بعض الإتجاهات المنهجية المطلوبة و التي ستساهم فيها . و برأيي فإن أهم اتجاه منهجي للفلسفة السياسية الإسلامية هو العقلانية، و الذي سنتحدث عنه في مبحث آخر.

٣- المؤشرات المنهجية (المثولوجية) للفلسفة السياسية الإسلامية:

أ- الموضوع: القضايا الحكومية و السياسية العامة و الأساسية في المجتمع الإسلامي. و في هذا الصدد نشير إلى خصوصيات مباحث و مواضيع الفلسفة السياسية الإسلامية، و هي: إن مباحث الفلسفة السياسية الإسلامية تدور حول القرآن و السنة، أي أنها تستند بالضرورة إلى القرآن و السنة، و في هذا الصدد يمكن القول إن الفلسفة حرَّة و غير مقيدة ضمن دائرة بحثها و لايمكن فرض قيود عليها ضمن تلك الدائرة. فلو كان موضوع الفلسفة، الوجود و نظام الخلقة ، فهي حرَّة في البحث ضمن هذه الدائرة .

لكن موضوع الفلسفة السياسية الإسلامية هو الحكومة و السلطة في المجتمع الإسلامي، و بالتالي و هي حرَّة تماماً في بحث هذا الموضوع من جميع جوانبه، لكنها لن تكون حرَّة في بحث قضايا التوحيد و النبوة و المعاد على اعتبار أن هذه القضايا خارج دائرة الفلسفة السياسية .

و الفلسفة السياسية الإسلامية تولد في بيئة و أرضية طبيعية طوت مسيرتها التكوينية بشكل عادي، و هذه الأرضية هي المجتمع الإسلامي و حراكه السياسي و نظامه الحكومي. و الفلسفة السياسية الإسلامية إنما وجدت للبحث و النقاش حول القضايا السياسية الإسلامية، لذلك

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

لا يمكن لها الخروج عن الإطار الذي وضعت فيه، مع التأكيد على عقلانيتها و حريتها التامة ضمن ذلك الإطار المنظور.

ب- الهدف: الهدف هو التنظير في الموضوعات الحكومية و السياسية العامة و الأساسية التي تخص المجتمع الإسلامي. و هذا التنظير يتم بشكل حرّ و دون قيد أو شرط، و يمكن لكل باحث أن يقيّم و يكون أجزاء و هيكلية نظريته بنفسه .

ج- المخاطب: وهم العلماء و المختصون بالمباحث السياسية.

د- نوع البحث: حرّ و عقلي و يختص بالمجتمع الإسلامي .

هـ- المصادر: القرآن، السنة، العقل. فمن الطبيعي أن يكون العقل هو الملاك في البحث في المجتمع الإسلامي، كما أنه من الطبيعي أن يحدد العقل مرجعية القرآن و السنة في المجتمع الإسلامي، لأن التوحيد و النبوة و المعاد هي أصول مقبولة .

و ـ نوع الأسئلة: أسئلة أساسية ضمن دائرة السياسة و الحكومة و السلطة في المجتمع الإسلامي، وللإجابة عليها فإن المبدأ يقوم على البحث الحرّ و إيراد الشبهات و عدم الإقتناع الكامل خلال البحث.

علم الكلام السياسي الإسلامي:

١- ماهو الكلام السياسي؟

يرى أبو نصر الفارابي أن علم الكلام صناعة تمكن الانسان من إثبات آراء و أفعال معينة صرح بها الشارع المقدس و اكد عليها ، و بواسطتها أيضاً يتم الرد على الآراء المخالفة و إبطالها (٤٠). و حسب ما ذهب إليه الإمام الغزالي، فإن فائدة علم الكلام تنحصر فقط في صيانة عقائد المؤمنين مقابل تشويش أهل البدع فحسب(٤١). أما التعريف المطروح عن علم الكلام اليوم فلايخرج عن هذا النطاق أيضاً. فالعلامة «مرتضى مطهري» يعرّف علم الكلام بأنه «العلم الذي يبحث في أصول الدين فسيتدل عليها و يدافع عنها من خلال البيان»(٤٢). و علم الكلام السياسي (٤٣) الإسلامي هو موضوع جديد، لم يكن موجوداً بين المسلمين من الشيعة و غيرهم و لم يشر إليه فيما يتعلق بعلم الكلام الإسلامي (٤٤). أما (ليوشتراوس) فيرى أن الكلام السياسي هو تعليمات و أحكام سياسية مصدرها الوحي الإلهي(٤٥). في حين أن «غلام رضا بهروزلك» والذي أنجز بحوثاً قيمة في مجال علم الكلام السياسي ، يعرّف هذا العلم على النحو التالي:

«الكلام السياسي فرع من علم الكلام مهمته بيان التعاليم الإيمانية و الرؤي الدينية فيما يتعلق بالقضايا السياسية ، و الدفاع عنها في مواجهة تعاليم الآخرين و آراءهم » .(٤٦)

و مع أن مفهوم «الكلام السياسي» يعتبر مفهوماً جديداً، إلا أنّ قدم المباحث السياسية ذات الصبغة الكلامية يعود إلى فترة صدر الإسلام، ففي تلك الفترة و بالتحديد بعد وفاة الرسول الكريم (ص) بدأت المباحث الكلامية تختلط بالقضايا السياسية، و هي مستمرة إلى يومنا هذا.

و يمكن تقسيم الكلام السياسي في الإسلام إلى ثلاثة أقسام، هي: الكلام السياسي عند الخوارج ، الكلام السياسي عند الشيعة و الكلام السياسي عند السنة.

و فيما يقسم الكلام السياسي عند الشيعة الى: الكلام السياسي الزيدي و الكلام السياسي الإسماعيلي و الكلام السياسي عند الإمامية الاثني عشرية، فإن الكلام السياسي عند السنة أيضاً يقسم إلى ثلاثة أقسام هي: الكلام السياسي

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

عند أهل الحديث، و الكلام السياسي عند الأشاعرة و الكلام السياسي عند المعتزلة (٤٧).

٢- مثولوجيا الكلام السياسي:

علم الكلام السياسي له بعض الخصوصيات و الإتجاهات المنهجية التي هو مصدرها كونه علم الكلام، الأمـــر الذي يصدق بنسب متفاوتة على جميع فروع علم الكلام.

والخصوصية المنهجية الأولى للكلام السياسي هي «أصالة النقل و النص»؛ لأن الأساس في الكلام و تبعاً له الكلام السياسي، هو التعاليم و النصوص الدينية. لذلك، و من الناحية المنطقية، لايمكن للمباحث الكلامية الخروج عن دائرة التعاليم و النصوص الدينية.

أما الخصوصية الثانية، فهي تأخر العقل و العلم البشري مقارنة بالنص. بعبارة أخرى، يجد العقل و العلم البشري معناهما في و على أساس التعاليم و النصوص الدينية، فالعقل و العلم البشري يسقطان و يفقدان معناهما إذا ما خرجا من دائرة العقائد الكلامية أو أصبحا في تعارض معها، لأن الأرجحية تكون للمباحث الكلامية، التي تستمد قوتها من الوحي، في حين أن العقل و العلم البشريان محدودان و تابعان لظروف الزمان و المكان و بالتالي فهما غير مصونين من الخطأ.

و الخصوصية المنهجية الثالثة للكلام السياسي هي «الإتجاه الأخروي»، فبما أن الإهتمام الأساسي للتعاليم الدينية ينصب حول المبدأ و المعاد، فإننا نجد تأثير ذلك في مباحث الكلام السياسي أيضاً، فترتبط المباحث السياسية بالمباحث العقائدية و خاصة بالإتجاه الأخروي، و من هذا المنطلق نجد النماذج و النظريات السياسية المطروحة تنظر باهتمام إلى مسألة الإيمان و صيانته و الحصول على الحد الأكثر من الثواب في الآخرة.

و إذا ما تجاوزنا الإتجاهات المنهجية العامة السائدة في علم الكلام السياسي، فإن لكل مدرسة و مذهب كلامي في الإسلام اتجاهاته المنهجية الخاصة به، و هذا ما سنعرضه مجملاً .

فالكلام السياسي عند الخوارج له أربع خصوصيات، هي:

١- التأكيد على التعاليم النقليـــة و تجنب الرجوع إلى العقل.

٢- الأخذ بالظواهر الدينيـــة و رفض أي نوع من التأويل و التفسير

٣- العملية السطحية و المفرطة و تقديم الفعل على الرأي

٤- رفض قدسية السلطة و الحكومة بعد النبي (ص).

و بالنسبة للزيدية فإن أهم الخصوصيات المنهجية في كلامهم السياسي هي التأكيد على الأدلة النقلية و الروائية.

في حين أن الكلام السياسي عند الإسماعيلية له خصوصيتان منهجيتان، هما: الإتجاه نحو العقل و المباحث العقلية، و الباطنية و الغنوصية و الإتجاه نحو التأويل و التفسير. و يرى الإسماعيلية أن باطن الشريعة أهم من ظاهرها.

أما بالنسبة للكلام السياسي عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية فإن له خصوصيتين منهجيتين أساسيتين: الأولى، تعدد المناهج. والثانية التي تعتبر مؤثرة في ظهور الخصوصية الأولى أيضاً فهي العقلانية و الميل نحو الإستدلال. و مع وجود اتجاهات كلامية سياسية متعددة ضمن دائرتي

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

المدرسة الأصولية و المدرسة الإخبارية، إلاَ أن جميعها فقدت مواقعها لصالح الإتجاه العقلي في النهاية. و بالطبع فإن هذه العقلانية و الإستدلالية تأتي ضمن منهجية الكلام و على أساس النصوص و التعاليم الدينية. و تجدر الإشارة هنا إلى أن عقلانية الكلام السياسي تختلف عن عقلانية الفلسفة السياسية الإسلامية، فلكل واحدة من هاتين العقلانيتين معناها الخاص .

أما الكـــلام السياسي عند أهل السنة ففيه ثلاثة اتجاهات هي: أهل الحديث، الأشاعرة و المعتزلة. فالكلام السياسي عند أهل الحديث – و الذي تعتبر الوهابيـــة و القاعـــدة امتداداً لهم – له خمس خصوصيـــات منهجيـــة، هي:

١- محورية النص و النقل و رفض أي نوع من الأدوار للعقل في استنباط التعاليم الدينية أو الدفاع عنها.

٢- رفض أي نوع من التجديد و إعادة قراءة التعاليم الدينية.

٣- قداسة و مرجعية الخلفاء (الراشدين) و السلف و ضرورة التمسك بسيرتهم.

٤- السلطوية في السياسة و محورية الحاكم في الحياة السياسية

٥- القدرية و التسليم أمام السلطة.

و في حين أن الخصوصيات المنهجية للكلام عند المعتزلة هي نفسها الموجودة عند الشيعة تقريباً، فإن أهم خصوصية منهجية للكلام السياسي عند الأشاعرة هي نسبية الإتجاه نحو العقل و العقلانية، بعبارة أخرى الأشاعرة هم النموذج المعتدل من أهل الحديث، و لقد كانت اتجاهاتهم المنهجية في البداية شبيهة بما هو موجود عند أهل الحديث، لكنهم ابتعدوا عنهم فيما بعد بالتدريج.

٣- مؤشرات الكلام السياسي:

أ- الموضوع: الرؤى و التعاليم السياسية المنظورة من قبل الشارع المقدس، و الآراء المخالفة لها. بعبارة أخرى تشكل الآراء و النظريات و الأفكار المستمدة من الوحي و رأي الشارع المقدس في مجال السياسة و الحكومة موضوع الكلام السياسي. و أيضاً أي نوع من الرأي أو الأفكار و النظريات التي تحاول التعرض للقسم الأول من المواضيع و معارضتها أو القاء الشبهات عليها . و الكلام السياسي لايسعى إلى إيجاد حلول للمشاكل الموضوعية في مجال السياسة أو بيان مهام المكلفين و نوع السلوك الذي عليهم القيام به في القضايا السياسية، بل يريد أن يقول للمسلم ما هو الإعتقاد الذي يجب أن يكون عليه فيما يتعلق بأمهات و كبريات القضايا السياسية .

ب- الهدف: الدفاع عن العقائد و التعاليم المستمدة من الوحي و رأي الشارع المقدس. و ايضاً الرد على العقائد و الآراء المخالفة لذلك.

ج- المخاطب: المعارضون والمؤمنون الذين يواجهون بعض الشبهات، إضافة إلى المؤمنين الملتزمين و ذلك من أجل تقوية إيمانهم.

د- نوع البحث: ديني داخلي أو مذهبي داخلي.

هـــ- المصادر: القرآن، السنة، العقل ضمن إطار النقل، آراء العلماء السابقين.

و- نوع الأسئلة: تساؤلات من أجل تعزيز إيمان المؤمنين و الأسئلة التي تهدف إلى الرد على الشبهات العقائدية الدينية و السياسية.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

فيما يلي جدول بالمؤشرات المثولوجية (المنهجية) في مختلف مجالات البحوث السياسية الإسلامية .

	الفقه السياسي	الفلسفة السياسية الإسلامية	علم الكلام السياسي الإسلامي	الفكر السياسي الإسلامي	الفكر السياسي في الإسلام
الموضوع	السلوك السياسي للمسلمين	المباحث الأساسية للسياسة و الحكومة في المجتمع الإسلامي	الرؤي و التعاليم السياسية الدينية و الآراء المعارضة لها و الشبهات	المباحث و القضايا التطبيقية السياسية في كل عصر	قضايا السياسة و الحكم التي طرحها المفكرون المسلمون في جميع العصور
الهدف	التعريف بالسلوكيات المطابقة للشريعة، بيان تكليف المسلمين للقيام أو عدم القيام بأمر معين	التنظير في القضايا العامة و الأساسية فيما يتعلق بالسياسة و الحكومة	الدفاع عن الآراء و التعاليم السياسية المستمدة من الوحي ورد الشبهات	تقديم حلول للبرمجة و التخطيط و تقليل المشاكل النظرية و العملية السياسية في كل عصر	دراسة و معرفة و تحليل و نقد و توظيف الافكار السياسية للعلماء المسلمين
المخاطب	المسلمون الملتزمون بأحكام الشريعة	العماء و المفكرون السياسيون و الإجتماعيون	المعارضون و الذين يواجهون شبهات، و أيضاً المؤمنون لزياده إيمانهم	الحكام و المدراء و الناشطون السياسيون و المراكز العلمية و البحثية و الأساتذة و الباحثون	الباحثون و علماء السياسة ، الحكام و المدراء و الناشطون السياسيون
نوع البحث	ديني داخلي	حرّ و عقلي ينظر إلى المجتمع الإسلامي	ديني داخلي مذهبي داخلي	ديني داخلي ينظر إلى الخطاب الإجتماعي المعاصر له	ديني داخلي ينظر إلى خطاب المفكرين و المجتمع في فترة البحث وفي الوقت الراهن
المصادر	القرآن، السنة العقل، الاجماع	القرآن ، السنة العقل	القرآن، السنه، العقل، ضمن إطار النقل، آراء العلماء السابقين	القرآن، السنة، العقل، المباحث المشابهة لدى العلماء و المجتمعات الإسلامية	جميع آثار المفكرين الذين يدور البحث حولهم
طبيعه الأسئلة	أسئلة ايمانية مع رفض مسبق بقبول الإجابة	أسئلة أساسية حول السياسة و الحكومة في المجتمع الإسلامي مع فرض مسبق بالنقاش	أسئله تهدف إلى تعزيز الايمان و العقيده و الرد على الشبهات	أسئلة مثلية و طبيعية لحل المشاكل مع الحفاظ على الأصول الإسلامية	أسئلة دقيقة لفهم أفكار و آراء العلماء المسلمين في مجال السياسة
سائر الإتجاهات المنهجية	١-نظرة تجزيئية ٢-نظرة فردانية ٣-نظرة تكليفية (إلزامية) ٤-الماضوية ٥- النقلانية (الاستناد على النقل)	أصالة العقل الإلتفات إلى الزمان و المكان	١-أصاله النقل و النص ٢-هامشية العقل و العلم البشري ٣-الأخرويه ٤-الاستناد الي الظواهر الدينية ٥-مرجعية الخلفاء الراشدين (عند اهل الحديث)	١-طرح مباشر للمباحث القيمية و التجويزية ٢-التأثر بالزمان و المكان ٣-التوفيق بين اكثر من مجال و دائرة في الدراسات السياسية الإسلامية	١-طرح غير مباشر للمباحث القيمية و التجويزية ٢-التأثر بالماضي ٣- وجود اتجاهات تاريخانية

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

النتيجة

بالرغم من أن الإبداع في البحوث التي تتناول الفكر السياسي الإسلامي قليل جداً، لكن المشكلة هي أن هذه الإبداعات لا تشكل أرضية لتحولات أساسية من الناحية المعرفية و العلمية و بما يشكل عاملاً مؤثراً في السياسات الجارية في المجتمعات الإسلامية.

و من خلال دراسة العقبات و الموانع المنهجية التي تقف أمام الإبداع في مختلف المجالات، نجد أن الدور الأساس هو للنظام التعليمي و المعرفي الذي ساد العالم الإسلامي في القرون الوسطى و اليوم، و من ثم نفس الباحثين في هذا المجال. فإذا كان التعليم و التعليم العالي اليوم ضمن دائرة السلطة و الحكومات، فلابد من إعطاء الدور الأساس إلى الحكومات و السلطات في أية علمية تحول و تطور في مجال البحوث و الدراسات التي تتناول الفكر السياسي الإسلامي، و لو كانت الحكومة تؤمن بضرورة الإبداع العلمي قي مجال الفكر السياسي الإسلامي و تؤكد على دعم هذه المجالات البحثية و تقويتها، ثم و في مرحلة لاحقة تغيير النظام التعليمي و تستحدث مراكز علمية و تعليمية صغيرة هدفها تربية و إعداد اخصّائيين في مجال الفكر السياسي الإسلامي، ثم و في مرحلة ثالثة و متطورة تتخذ شتى الإجراءات و الخطوات الحقيقية لربط الباحثين بالمراكز البحثية و العلمية الموجودة خارج البلاد، ففي هذه الحالة يمكن أن نأمل و بعد فترة أقلها ٥٠ عاماً بظهور تحولات علمية حقيقة و إبداعات على مستوى النظرية و التنظير في مجال البحث الخاص بالفكر السياسي الإسلامي.

الهوامش

1- P.H.PARTRIDEGE

٢- بي. اج. بارتريج «سياست، فلسفه، ايديولوژي»، ضمن: آنتوني كوئينتن، فلسفه سياسي، مرتضي أسعدي، طهران: انتشارات بهآور، ١٣٧٤هـ.ش (١٩٩٥م) صص ٦٩-٧٤.

3-Alexi de.Toqueville.

4- Graham Wallas.

5- Bagchot.

٦- عباس علي عميد زنجاني، مباني أنديشه سياسي إسلام، طهران: پژوهشگاه فرهنگ و انديشه اسلامي، ١٣٧٤ هـ.ش (١٩٩٥م)، ص ٢٨.

٧- حسين بشرية، تاريخ أنديشههاي سياسي در قرن بيستم، طهران: نشر ني، ١٣٧٨ هـ.ش (١٩٩٩م)، ج ١، ص ١٦-١٧.

٨- نفس المصدر .

٩- نفس المصدر، ص ص ١٧-١٨.

١٠- لئو اشتراوس، فلسفه سياسي چيست؟ فرهنگ رجائي، طهران: انتشارات علمي و فرهنگي،١٣٧٣ هـ.ش (١٩٩٤م)، ص ٥.

١١- المصدر نفسه، مقدمة المترجم .

١٢- فرهنگ رجائي، تحول أنديشه سياسي در شرق باستان، طهران: نشر قومس، ١٣٧٥ هـ.ش (١٩٩٦م)، ص ص ١٤-١٥.

١٣- هناك العديد من الأحاديث الواردة ضمن هذا السياق، منها: «ليس بنافعك أن تعلم ما لم تعمل، إن كثرة العلم لا يزيدك إلاَ جلاً إذا لم تعمل به». انظر: محمد مهدي ري شهري، ميزان الحكمة، قم: مركز نشر مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤ هـ.، ج ٦، ص ص ٥٠٥، الحديث ١٣٦٩٣.

١٤- أبو حامد محمد الغزالي، مجموعة الرسائل، بيروت: دار الفكر، ١٤٢١ هـ.، ص ٥٤٢.

١٥- خواجة نصير الدين طوسي، أخلاق ناصري، تصحيح و تنقيح: مجتبي مينوي و علي رضا حيدري، طهران: انتشارات خوارزمي،١٣٧٣ش (١٩٩٤م) ص ٤١.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

١٦- أبو نصر الفارابي، إحصاء العلوم ، ترجمة حسين خديو جم، طهران: انتشارات بنياد فرهنگ ايران، ١٣٤٨ ش(١٩٦٩م) ، ص ١١٣.

١٧- أبو نصر الفارابي، «كتاب المِلّة»، ترجمة محسن مهاجرنيا، ضمن: فصلية علوم سياسي، العدد ٦ ، خريف ١٩٩٩، ص ٣٠١ (بالفارسية).

١٨- محمد بن مكي العاملي، القواعد و الفوائد، قم: منشورات مكتبة المفيد، ص ٣ ، فاضل مقداد، نضد الفوائد الفقهية، قم: مكتبة آية الله المرعشي ، ١٤٠٣ هـ ، ص ٥.

١٩- عباس علي عميد زنجاني، فقه سياسي، طهران: انتشارات أميركبير، ١٣٧٣ ش (١٩٩٤م)، ج ٢، ص ٥٠.

٢٠- أبو القاسم گرجي، تاريخ فقه و فقها، طهران: انتشارات سمت، ١٣٧٥ش (١٩٩٦م)، ص٨.

٢١- نجف لك زائي، چالش سياست ديني و نظم سلطاني، قم: پژوهشگاه علوم و فرهنگ إسلامي، ١٣٨٥ ش (٢٠٠٦ م) ص ٣٧ ،محمد عبد القادر أبو فارس ، الفقه السياسي عند الإمام الشهيد حسن البنا، عمان: دار عمار، ١٤١٩ هـ ، ص ١٤، أبو الفضل شكوري، فقه سياسي، قم: انتشارات دفتر تبليغات إسلامي، ١٣٧٧ش (١٩٩٨م) ، ص ٧٦.

٢٢- أنظر: أبو القاسم گرجي، مصدر سابق، ص ٢٣٠، محمد إبراهيم جناتي، إدوار اجتهاد از ديدگاه مذاهب إسلامي، طهران: انتشارات كيهان، ١٣٧٢ ش (١٩٩٣م) ، ص ٣,٧.

٢٣- أنظر: نجف لك زائي،«روش شناسي فقه سياسي شيعه» فصلية علوم سياسي، العدد٢١، ربيع ٢٠٠٣ ، ص ص ٥٦-٥٩.(بالفارسية)

٢٤- أنظر: محمد رضا المظفر ، أصول الفقه ،؟ : نشر دانش إسلامي ، ١٤٠٥ هـ .

٢٥- أنظر: زين‌العابدين قرباني لاهيجي، علم حديث و نقش آن در شناخت و تهذيب حديث، قم: انتشارات أنصاريان، ١٤١٦ ه.، ص ٧٦،«قال رسول الله (ص) إذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم و تنفر منه أشعاركم و أبشاركم و ترون أنه بعيد منكم فأنا أبعدكم منه» محمد مهدي ري شهري، ميزان الحكمة، حميدرضا شيخي، قم: دار الحديث، ١٣٨٤ش (٢٠٠٥م) ، ج ٣، ص ١٠٣٦.

٢٦- سيد نادر علوي، «هويت فقه سياسي» فصلية: پژوهش و حوزه ، العددان ٢١و٢٢، ٢٠٠٥، صص ١٨٨-١٩٦. (بالفارسية)

٢٧- أنظر: المصدر نفسه، ص ١٩٠ و أيضاً: محمد مجتهد شبستري، نقدي بر قرائت رسمي از دين، طهران: انتشارات طرح‌نو، ١٣٧٩ ش (٢٠٠٠م)، صص ١٠٨-١١٢.

٢٨- أنظر: مرتضي يوسفي راد، « إمكان معرفتي فلسفة سياسي إسلام»، فصلية: پژوهش و حوزه، العددان ٢١و ٢٢، ٢٠٠٥ ، ص ص ٤٩-٧١.

(بالفارسية)، مهدي أميري نقلبري، «إمكان فلسفه سياسي إسلامي و نقدهاي آن»، فصلية: پژوهش و حوزه، العددان ٢١و٢٢ ،٢٠٠٥ ، ص ص ٧٦-١٠٨، (بالفارسية).

29-knowledge.

30- opinion.

٣١- لئواشتراوس، مصدر سابق، ص ٤.

٣٢- المصدر نفسه، ص٢.

٣٣- المصدر نفسه، ص ٢و٤.

٣٤- أحمد بستاني، «تاريخ نگاري فلسفه سياسي إسلامي»، فصلية: پژوهش و حوزه، العددان ٢١و٢٢، ٢٠٠٥ م ، ص ٣٤، (بالفارسية).

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

٣٥- أنظر: ريمون پلانت، «ماهيت فلسفه سياسي» مهدي براتعلي بور، مجلة: قبسات، العددان ٢٠و٢١، صيف ٢٠٠١ م ، ص ١٢٠ ،(بالفارسية).

٣٦- المصدر نفسه، ص١٢١.

٣٧- أنظر: سيد صادق حقيقت، «چيستي فلسفه سياسي» فصلية: مفيد، العدد٢٥، ٢٠٠١ م، احمد بستاني، مصدر سابق، ص ص ٢٥-٤٤، و في نفس المصدر: محسن رضواني، «مفهوم فلسفه سياسي إسلامي» ص ص ٥-٢١، مرتضي يوسفي راد، مصدر سابق ، ص ٤٨-٧٢، مهدي أميري نقلبري، مصدر سابق، ص ٧٦-١١٠، (بالفارسية).

٣٨- أنظر: مصطفى عبد الرزاق، زمينه تاريخ فلسفه إسلامي، فتحعلي أكبري، أصفهان: نشر پرسش، ١٣٨١ش (٢٠٠٢م)، ص ٢٣، سيد جواد طباطبائي، زوال أنديشه سياسي در إيران، تهران: انتشارات كوير، ١٣٧٥ ش (١٩٩٦م)، ص ١٥، أحمد بستاني، «نقدي بر گزارش أرزيابي تحليلي ــ انتقادي زوال أنديشه سياسي در اسلام و ايران»، فصلية: علوم سياسي، العدد ٢٦ ، صيف ٢٠٠٤ م، ص ٢٢٦. (بالفارسية)

٣٩- أنظر: عبد الرسول عبوديت، «آيا فلسفه اسلامي داريم ؟» مجلة: معرفت فلسفي، العدد الأول، خريف ٢٠٠٤ م، صص ٢٤-٤١،(بالفارسية)، محمد جواد صاحبي، گفتگوي دين و فلسفه، طهران: انتشارات پژوهشگاه علوم انساني و مطالعات فرهنگي، ١٣٧٧ش (١٩٩٨م)، ص ١٠٠.

٤٠- أبو نصر الفارابي، إحصاء العلوم، المصدر السابق، ص١١٤.

٤١- أبو حامد محمد الغزالي، المصدر السابق.

٤٢- مرتضي مطهري، آشنائي با علوم إسلامي، بخش كلام، طهران: انتشارات صدرا، ١٣٧٨ش (١٩٩٩م)، ص ١٥.

43- political theory

٤٤- حوار مع الشيخ محمد هادي معرفت، «كلام سياسي»، فصلية: علوم سياسي، العدد الثاني، خريف ١٩٩٨، ص ١٣٤،(بالفارسية).

٤٥- لئواشتراوس ، مصدر سابق ، ص ٦.

٤٦- غلام رضا بهروز لك، «روش شناسي كلام سياسي» فصلية: علوم سياسي، العدد ٢٨، خريف ٢٠٠٤ م ، ص ٨٣ ، (بالفارسية).

٤٧- المصدر نفسه ، ص ٢٤٨-٢٦٦.

المصادر و المراجع

[١] ابو فارس، محمد عبدالقادر، النظام السياسي في الإسلام، الأردن: دار الفرقان: ١٩٨٦م.

[٢] بدوي، عبدالرحمن، الأصول اليونانية للنظريات الإسلامية السياسية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٤م.

[٣] البهي، محمد، الدين و الدولة من توجيه القرآن الكريم، بيروت: دار الفكر، ١٣٩١هـ.(١٩٧١م).

[٤] حسن، حسن عباس، ساختار منطقي انديشه سياسي در اسلام، ترجمه مصطفي فضائلي، قم: بوستان كتاب، ١٣٨٣ هـ. ش (٢٠٠٤م).

[٥] حلبي، علي اصغر، مباني انديشههاي سياسي در ايران و جهان اسلام، طهران: انتشارات زوار، ١٣٨٢ هـ. ش (٢٠٠٣م).

[٦] حميد الله، محمد، مجموعة الوثائق السياسية، محمود مهدوي دامغاني، طهران: چاپ و نشر بنياد، ١٣٦٥ هـ. ش (١٩٨٦م).

[٧] حنفي، حسن، «الفلسفة و التراث» ضمن: الفلسفة العربية المعاصرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨م.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

[٨] حنفي، حسن، و الجابري، محمد عابد، «مكالمه دو فرهنگ» ترجمه محمد مهدي خلج لكتيب حوار الشرق و الغرب، مجلة: نقد و نظر، العدد ٩، شتاء ١٣٧٥ هـ. ش (١٩٩٦م)، (بالفارسية).

[٩] حنفي، حسن، هموم الفكر و الوطن، القاهرة: دار قباء، ١٩٨٨م.

[١٠] الخطيب، عبدالكريم، الخلافة و الإمامة، بيروت دار المعرفة، ١٣٩٥ هـ. (١٩٧٥م).

[١١] زكريا، فؤاد، آفاق الفلسفة، بيروت: دار التنوير و المركز الثقافي للطباعة و النشر، ١٩٨٨م.

[١٢] شكوري، ابوالفضل، فقه سياسي اسلام، قم: مركز انتشارات دفتر تبليغات اسلامي، ١٣٧٧ هـ. ش. (١٩٩٨م).

[١٣] شمس‌الدين، محمد مهدي، في الإجتماع السياسي الإسلامي، قم: دار الثقافة للطباعة و النشر، ١٤١٤ هـ. (١٩٩٤م).

[١٤] شهروزي، شمس‌الدين محمد، شرح حكمة الإشراق، تصحيح و تحقيق: حسين ضيائي تربيتي، طهران، پژوهشگاه علوم انساني و مطالعات فرهنگي، ١٣٨٠ هـ. ش. (٢٠٠١م).

[١٥] صادقي رشاد، علي اكبر، دين پژوهي، طهران: پژوهشگاه فرهنگ و انديشه اسلامي، ١٣٨٤ هـ. ش. (٢٠٠٥م).

[١٦] عارف، نصر محمد، منابع و آثار سياسي اسلامي، ترجمه و تعليق: مهران اسماعيلي، طهران: نشر ني، ١٣٨٤ هـ. ش. (٢٠٠٥ م).

[١٧] عالية، سمير، نظرية الدولة و آدابها في الإسلام، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ١٤٠٨ هـ. (١٩٩٨م).

[١٨] عبد الكريم، خليل، دولة يثرب، مصر: سينا للنشر و مؤسسة الإنتشار العربي، ١٩٩٩م.

[١٩] عبدالخالق، فريد، في الفقه السياسي الإسلامي، القاهرة: دار الشروق، ١٤١٩ هـ.(١٩٩٩م).

[٢٠] عميد زنجاني، عباس علي، فقه سياسي: حقوق و تعهدات بين‌المللي و ديپلماسي در اسلام، طهران: انتشارات سمت، ١٣٧٩ هـ. ش. (٢٠٠٠م).

[٢١] العوا، محمد سليم، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، بيروت، القاهرة: دار الشروق، ١٤١٠ هـ. (١٩٨٩م).

[٢٢] القرضاوي، يوسف، من فقه الدولة في الإسلام، القاهرة: دار الشروق، ١٤١٩ هـ. (١٩٩٩م).

[٢٣] الكتاني، عبدالحي بن عبد الكبير، نظام الحكومة النبوية، حواشي و تعليق: علي محمد دندل، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ هـ. (٢٠٠١م).

[٢٤] لك زائي، شريف، «بررسي وضعيت فلسفه سياسي در ايران»، فصلية: پژوهش و حوزه، العددان ٢١-٢٢.

[٢٥] مجتهد شبستري، محمد، نقدي بر قرائت رسمي از دين، طهران انتشارات طرح نو، ١٣٧٩ هـ. ش (٢٠٠٠م).

[٢٦] ملكيان و آخرون، مصطفي، گفتگوهاي فلسفه فقه، قم: مركز انتشارات تبليغات اسلامي، ١٣٧٧ هـ. ش. (١٩٩٨م).

[٢٧] يعقوب، احمد حسين، النظام السياسي في الإسلام، بيروت: الدار الإسلامية، ١٤١٧ هـ. (١٩٩٦م).

[28] Hanafi, Hassan, "the middle east in whose world?" the fourth Nordic conference on Middle East Studies: the Middle East in globalizing world, Oslo, 13-16 August, 1998.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]

شاخص‌های روش‌شناختی تفکیک مطالعات سیاسی اسلام

علی اکبر علیخانی[1]

تاریخ دریافت: ۱۳۸٦/۸/۲۸ تاریخ پذیرش: ۱۳۸٦/۱۱/۹

در تحقیقات و مباحثی که در حوزهٔ اسلام و سیاست و یا سیاست اسلامی مطرح می‌شود زمینه‌های مطالعاتی متعددی دیده می‌شود و هرکدام از این مباحث در آن زمینه‌ها مطرح می‌گردد، که عمدهٔ اینها عبارتند از: فقه سیاسی، فلسفه سیاسی اسلام، کلام سیاسی اسلام و اندیشهٔ سیاسی اسلام، در حالیکه مرز هر کدام از اینها روشن نیست و عموماً تعریفهای جامع و مانعی در مورد آنها وجود ندارد.

این مقاله تلاش کرده با طراحی، تدوین و ارایهٔ مجموعه‌ای از شاخصهای روش‌شناختی، مرز هر کدام از اینها را از هم جدا کند و وجوه تمایز و تفاوت برای آنها تعیین نماید. در این مقاله برای اولین بار نیز تعاریف جدیدی از «**اندیشهٔ سیاسی اسلام**» و «**اندیشهٔ سیاسی در اسلام**» ارایه شده، و بین آنها فرق گذاشته شده است.

واژگان کلیدی: اسلام، اندیشهٔ سیاسی اسلام، روش‌شناسی، غرب

۱. عضو هیأت علمی پژوهشکده فرهنگی و اجتماعی وزارت علوم فنون و تحقیقات

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-05-12]